قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة

تقرير

بشأن آخر تطورات الاستيطان خلال الأشهر (أغسطس،سبتمبر،أكتوبر، نوفمبر 2017)

سجلت الأشهر الأربع الماضية من العام 2017 ارتفاعاً كبيراً في وتيرة البناء الاستيطاني خارج الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، كما سجلت طرح مشاريع استيطانية جديدة –لا سيما في مناطق الأغوار والقدس الشرقية، اضافة إلى اتباع سياسة ممنهجة لضم الضفة الغربية المحتلة إلى السيادة الاسرائيلية من خلال فرض نظام سياسي اسرائيلي واحد داخل الخط الأخضر وفي المناطق (ج)، وكذلك سياسة الهدم في الداخل المحتل، حيث أفاد تقرير مشترك صادر بتاريخ 2017/9/9 عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت ومركز الدراسات الاجتماعية بحيفا بأن سياسة الهدم ارتفعت بشكل غير مسبوق في الداخل المحتل إلى الضعف في العام 2017 مقارنة بالعام 2016 الذي شهد هدم 1158 منزلاً في منطقة النقب وحدها. كما تعمل حكومة الاحتلال الاسرائيلي على اقامة العشرات من المستوطنات الجديدة وتحويل العديد من البؤر الاستيطانية إلى مستوطنات ثابتة وإضفاء الشرعية القانونية عليها، واستناداً لإحصائيات حركة "السلام الآن" الاسرائيلية المناهضة للاستيطان فهناك أكثر من 132 مستوطنة و97 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة منتشرة من نابلس حتى جنوب مدينة الخليل، وهو ما يشكل عقبة حقيقية أمام قيام دولة فلسطينية، وبهذا الصدد، أكدت حركة "السلام الآن" في تقرير لها أصدرته بتاريخ 2017/10/10 بعنوان:

"Preparation Works on the Ground for a Tender in Givat Hmatos"

بأن وزارة الاسكان الاسرائيلية تعمل على تنفيذ ما تسمى بـ "خطة جفعات هاماتوس" المدمرة لفكرة الدولة الفلسطينية، والتي تقضي ببناء 1600 وحدة استيطانية بهدف منع التواصل الجغرافي بين الأحياء الفلسطينية (بيت صفافا، شرفات، القدس الشرقية، بيت لحم)، وأفاد التقرير أنه تم طرح مشاريع بناء لـ 6503 وحدة استيطانية واصدار عطاءات لـ 2858 وحدة استيطانية للمستوطنات في الضفة الغربية وطرح خطة تقضي ببناء 2069 وحدة استيطانية في القدس الشرقية، ناهيك عن سياسة الترحيل والتطهير العرقي التي تمارسها حكومة الاحتلال الاسرائيلي ضد الفلسطينيين بالتجمعات البدوية في جبل البابا وعرب الجهالين وتجمع أبو النوار، بهدف استكمال احد اكثر مشاريع الاستيطان والتهويد خطورة من خلال إقامة تواصل بين مستوطنة "معاليه أدوميم" والكتل الاستيطانية

المحيطة ومدينة القدس لعزلها عن محيطها الفلسطيني في شمال الضفة الغربية وجنوبها وإحكام السيطرة عليها، من خلال تنفيذ المخطط الاستيطاني المعروف بـ(E1) .

– كثفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال هذه الفترة من شق الطرق الالتفافية التي تعد من أخطر أشكال الاستيطان، اذ أن ربط المستوطنات ببعضها البعض يشكل وحدة جغرافية للاستيطان الاسرائيلي بينما يجعل من المدن والقرى والتجمعات السكانية الفلسطينية مراكز متناثرة مقطعة الأوصال، ولهذا لم تكتفِ اسرائيل بالاستيلاء على 800 كم2 من الأراضي الفلسطينية بل واصلت تدمير مساحات أوسع، حيث أن المسافة العرضية للشارع تبلغ قرابة 20 متراً والارتداد الذي تفرضه اسرائيل على طول امتداد هذه الطرق يكون أكثر بثلاثة أضعاف. كما واصلت تقسيم الضفة الغربية إلى عدة معازل رئيسية عبر زيادة البناء الاستيطاني في المدن الفلسطينية الرئيسية .

– **بتاريخ 2017/8/3** وضع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو حجر الأساس لبناء أكثر من (1100) وحدة استيطانية في الكتلة الاستيطانية "بيتار عيليت" المقامة على أراضي قرية وادي فوكين غرب بيت لحم.

وفي اطار دعم الحكومة الاسرائيلية للمشاريع الاستيطانية، طلب ديوان رئيس الوزراء –بنيامين نتنياهو– من وزارة المالية الاسرائيلية بتاريخ 2017/8/19 اضافة مبلغ 70 مليون شيكل لتطوير مستوطنة "عميحاي" بحسب ما جاء في صحيفة "هآرتس الاسرائيلية.

وبذات التاريخ، صرحت وزارة المالية الاسرائيلية بأن اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) ستستثمر قرابة ربع مليار شيكل لتوطين 40 عائلة يهودية أجليت من بؤرة عمونا.

ومن جهة أخرى، أفادت الصحيفة ذاتها بتاريخ 2017/8/21، بأن ما تسمى بالإدارة المدنية "الإسرائيلية" ستقوم بهدم منازل البدو في جبل البابا قرب مستوطنة معاليه أدوميم، وتأتي هذه الخطوة ضمن المخطط الاستيطاني (E1)، بهدف ضم مستوطنة معاليه أدوميم إلى القدس، ما يعني عزل القدس الشرقية عن سائر أجزاء الضفة الغربية، وجدير بالذكر أن هذا المخطط يهدف لترحيل كافة البدو من بادية القدس والأغوار وتجميعهم في مخيمات جديدة، على مدخل مدينة أريحا في "تلة النويعمة"، لإحباط أية امكانية لإقامة دولة فلسطينية غرب نهر الأردن، كما يفصل جغرافياً مدينة أريحا عن القدس، وبيت لحم عن رام الله، أي تحويل الضفة الغربية إلى مجموعة من "الكنتونات" المغلقة وغير المتصلة جغرافياً، اضافة إلى احاطتها من الناحية الشرقية بغور الأردن ومن الناحية الغربية بجدار الفصل العنصري، لإحكام سيطرة اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على منطقة الأغوار الفلسطينية عبر تجميع البدو في منطقة شمال أريحا وشرق أبو ديس.

ويشكل مخطط (E1) كارثة حقيقية على أهالي الضفة الغربية والقدس الملاصقة لأضيق منطقة في الضفة الغربية والتي يصل عرضها إلى 28 كيلومترًا فقط، اذ سيؤدي إلى تقليص الرواق الضيق أصلا الذي يربط بين جنوب الضفة وشمالها، كما أنه سيحيط القدس الشرقية من جهة الشرق بالأحياء الإسرائيلية التي أقيمت شمال البلدة القديمة.

– وتجدر الاشارة إلى أن الحكومة الاسرائيلية تعمل منذ احتلالها الضفة الغربية على تهويد منطقة الأغوار بالكامل، وقد شهدت هذه المنطقة التي تمتد من البحر الميت جنوبا الى حدود بيسان شمالاً، ومن نهر الأردن شرقا إلى السفوح الشرقية غرباً هجمة استيطانية شرسة بالتزامن مع الذكرى الخمسين للاستيطان، حيث أكد رئيس الوزراء

الاسرائيلي في تصريح له بتاريخ 2017/10/22، بأن منطقة الأغوار هي الحزام الأمني الاستراتيجي لإسرائيل، وأنها ستبقى جزءاً من دولة اسرائيل، وستقوم الحكومة الاسرائيلية بضخ الأموال للاستثمار فيها سياحياً وصناعياً. وجدير بالذكر أيضاً أن حكومة الاحتلال قامت بطرد الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم منذ العام 1967، باعتبارها مناطق عسكرية مغلقة، كما حرمتهم من مياه نهر الأردن، الذي جف بعد تحويل مساره إلى صحراء النقب عبر خطوط نقل ضخمه، وكذلك استغلال الأراضي المحاذية لنهر الأردن حتى وقتنا هذا.

وبهذا الصدد قال الصحفي الإسرائيلي "نداف شرغاي" في مقال له نشرته العديد من الصحف الاسرائيلية بتاريخ 2017/4/10، بأن التوسع الاستيطاني في الغور ينمو بشكل سريع جدا، حيث يصل إلى 5.5 % في كل سنة ما يشكل ثلاثة أضعاف الزيادة السكانية في اسرائيل وضعفي نسبة الزيادة المتوسطة في يهودا والسامرة، اذ تعتمد اسرائيل على تنفيذ خطتين استيطانيتين، الأولى خطة آلون" والتي قدمها بعد حرب 1967 وتم تخطيطها في شارعين متوازيين، الاول في الغور الاسفل على طول نهر الاردن وشارع 90، والثاني في المنحدرات الشرقية لجبال السامرة التي تمتد الى الغور، أما الثانية فهي خطة "ابراهام واكمون" التي قدمها لرئيس الحكومة الاسرائيلية "اسحق رابين" في نهاية السبعينات وتقضي بـ "السيطرة المزدوجة" أي تغيير توزيع السكان اليهود وخلق قطاعين متوازيين. الاول، في منطقة الشاطئ التي تشمل 75 % من السكان اليهود والثاني، الضاحية الشرقية المخصصة لتطوير واسكان كثيف لنصف مليون يهودي بالإضافة إلى ضم غور الاردن بشكل أحادي الجانب، وشمال البحر الميت وصحراء يهودا والمنحدرات الشرقية لجبال السامرة، وإبقاء ظهر الجبل للفلسطينيين وهذا ما تعكف اسرائيل على تنفيذه الآن.

- قامت اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بتنفيذ خطط استيطانية لتهويد الأغوار منذ العام 1967، تمثلت في عزل الشريط الحدودي مع الأردن بعمق 1-5 كم، وتشريد آلاف الفلسطينيين من منطقة الزور والكتاير إلى الجهة الشرقية من نهر الأردن. فيما صادرت آلاف الدونمات الزراعية المحاذية للسياج الحدودي مع الأردن، وآلاف الدونمات الزراعية الخصبة من الفلسطينيين لإقامة المستوطنات عليها، بالإضافة إلى السيطرة على المياه الجارية والجوفية في هذه المنطقة، حيث تتكون مصادر المياه المتجددة في محافظة أريحا والأغوار بشكل أساسي من المياه الجوفية، والتي تقع جميعها فوق الحوض الشرقي لخزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية، أما المياه الجارية فتتكون من نهر الأردن الذي استولت قوات الاحتلال الاسرائيلي على مياهه وحرمت المزارعين الفلسطينيين منذ العام 1967 وإلى يومنا هذا من استخدامه، ما يتنافى مع القانون الدولي للمياه. كما سيطرت على مصادر المياه الجوفية، حيث قامت بفرض قيود على استخدام المياه من قبل الفلسطينيين، اذ منعتهم من حفر آبار جديدة أو ترميم الآبار القديمة الأخرى من خلال إعطاء الحق لـ "شركة ميكوروت" الإسرائيلية بحفر آبار ضخمة على بؤر أحواض المياه الجوفية، واستخراج كميات كبيرة من المياه الجوفية، وضخ الجزء الأكبر من هذه المياه لصالح البؤر الاستيطانية المقامة على أراضي الضفة الغربية وبيعها للمستوطنات بأسعار زهيدة، بينما يضطر الفلسطينيون إلى شراء المياه من "شركة ميكوروت" بأسعار باهظة الثمن. فيما أكدت دراسات اسرائيلية وفلسطينية بأن معدل استهلاك المستوطن الإسرائيلي يتعدى 400 لتراً في اليوم، في حين يعاني الفلسطينيون في التجمعات المجاورة من أزمة حقيقية للمياه، حيث لا يتجاوز معدل التزويد في بعض التجمعات 40 لتراً للفرد في اليوم. ودمرت حكومة

الاحتلال 162 مشروعًا للري تقع بمحاذاة ما يعرف بخط الـ(90) بمزاعم أمنية، ما أدى إلى حرمان الفلسطينيين من مصدر عيشهم الوحيد (الزراعة)، ومنعت الأهالي الفلسطينيين من تحديث وتطوير هذه الآبار. بالإضافة إلى حرمان الفلسطينيين من حقهم في نهر الأردن والبالغ حوالي 264 مليون متر مكعب، الذي يتعرض للضخ الجائر لصالح المستوطنات. وكذلك إغلاق معظم المناطق ذات الكفاءة في تخزين المياه، بإدراجها ضمن "مناطق عسكرية" أو "محميات طبيعية" أو لمزاعم أمنية. ومنع الفلسطينيين من حفر الآبار الزراعية الجديدة أو تغيير مكانها، ناهيك عن السماح للمياه العادمة المتسربة من المستوطنات بالوصول إلى أحواض المياه ومصادرها والتي يستخدمها الفلسطينيون والسيطرة الكاملة على البحر الميت واستغلاله وحجز المياه الزائدة من الأودية الغربية لنهر الأردن وجمعها في برك ضخمة، حيث قام مجلس المستوطنات بحفر بركتين ضخمتين بمحاذاة النهر لتخزين المياه تصل طاقتهما التخزينية إلى(800,000) متر مكعب.

ويبلغ عدد المستوطنات في هذه المنطقة أكثر من 35 مستوطنة يعيش فيها أكثر من 7500 مستوطن، ناهيك عن المعسكرات والقواعد العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي والحواجز العسكرية، والبؤر الاستيطانية، ومخطط الجدار الشرقي الذي يأتي على مساحات شاسعة من اراضي المحافظة الشرقية ، وتحتل المستوطنات والبؤر الاستيطانية ومعسكرات وقواعد الجيش الإسرائيلي، مساحة إجمالية قدرها حوالي (12092) دونمًا من أراضي محافظة أريحا والأغوار، حيث تقدر مساحة الأراضي التي تسيطر عليها المستوطنات بنحو (7863) دونماً.

– كما بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ببناء ما يعرف بالبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة منذ العام 1996 ولكنها بدأت تأخذ أبعاداً مختلفة حيث أصبحت تضاهي في اتساعها المستوطنة نفسها، وقد تم بناء 11 بؤرة استيطانية في محافظة أريحا والأغوار وحدها حتى العام 2015 لتتمكن اسرائيل من السيطرة على التلال والمرتفعات الفلسطينية ومنع تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار أي تسوية مستقبلية.

وجدير بالذكر أن العام 2017 شهد تكثيف بناء البؤر الاستيطانية التي تضاهي بخطورتها المستوطنات القائمة، حيث يسيطر عدد من المستوطنين على أراضٍ شاسعة في مناطق عشوائية في الضفة الغربية تعمل على تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وتعزيز سياسة الضم الإسرائيلية، فبناء البؤر الاستيطانية يأتي ضمن المخططات الهيكلية للمستوطنات القائمة، فيما يعرف بـ (أحياء استيطانية) غرضها الالتفاف على الضغوط الدولية على إسرائيل الداعية للحد من توسيع المستوطنات .

- **ومن ناحية أخرى،** كشفت صحيفة معاريف الاسرائيلية **بتاريخ 2017/8/24،** بأن ما تسمى بـ (شركة تطوير جبال يهودا) بالتعاون مع المجلس الإقليمي الاستيطاني ستقوم ببناء 3 مستوطنات جديدة في الكتلة الاستيطانية التي يطلق عليها "غوش عتسيون". كما أفادت الصحيفة بأنه يجري التخطيط لبناء 500 وحدة استيطانية في المنطقة بالإضافة إلى مدينة "غفاعوت" التي من المفترض أن تستوعب 10 آلاف مستوطن بحسب ما أعلنت عنه وزارة الاسكان الاسرائيلية.

وبذات التاريخ، كشفت صحيفة "هآرتس"، عن اعترافات ما تسمى بالإدارة المدنية التابعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي بوجود 3455 وحدة استيطانية بالضفة الغربية أقيمت فوق أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة، وجدير بالذكر أن هناك

874 من المباني الاستيطانية تتواجد ضمن نفوذ بؤر استيطانية ومستوطنات قائمة دون تراخيص من سلطات الاحتلال ودون قرار صادر عن الحكومة الإسرائيلية.

– كما قدمت جمعيات اسرائيلية مناهضة للاستيطان وهي: "يش دين" و"السلام الآن" و"جمعية حقوق المواطن" التماساً للمحكمة الاسرائيلية العليا يقضي بإلغاء قانون الضم، وبحسب ما نشرته الجمعيات الثلاث على مواقعها الالكترونية، فإن حكومة الاحتلال تحاول أن تعرض قانون الضم على أنه حل لمشكلة قومية ولكنه في الحقيقة دعم حكومي لمشروع سرقة الأراضي الذي بدأ قبل عشر سنوات، وأن الحكومة الاسرائيلية تحاول تقزيم الانتهاكات المستمرة بحق أصحاب الأراضي الفلسطينيين، بينما تحاول التعامل مع المستوطنين الذين يسلبون أراضيهم وكأنهم متضررون يحتاجون لتعويضات.

وجدير بالذكر هنا، أن الجمعيات الثلاث شددت في التماسها للمحكمة العليا بأن رجال الأمن الاسرائيليين وأعضاء الكنيست الذين صوتوا لصالح القانون متهمون بتنفيذ جريمة حرب، اذ أن تشريع القانون بحد ذاته يشكل تجاوزًا لسلطة الكنيست غير المخولة لتطبيق قانون الأراضي في مسطح لا يقع تحت سلطة السيادة الإسرائيلية.

- وبذات التاريخ أيضاً، كشفت صحيفة "هآرتس" الاسرائيلية، عن اعترافات ماتسمى بـ (الإدارة المدنية) التابعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي بوجود 3455 وحدة استيطانية بالضفة الغربية أقيمت فوق أراضي بملكية خاصة لمواطنين فلسطينيين.
- **بتاريخ 2017/9/3**، صادقت الحكومة الإسرائيلية على الشروع ببناء المستوطنة الجديدة " عميحاي" جنوب نابلس، ويقضي القرار بتخصيص مبلغ (55) مليون شيكل لبناء المستوطنة المذكورة والتي ستخصص لمستوطني بؤرة "عمونا" التي تم اخلاؤها بداية العام الجاري.

– **بتاريخ 2017/9/5**، صادق المجلس القطري للتخطيط والبناء على مخطط استيطاني جديد لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية على التلال المحيطة بالقدس، وبحسب ما جاء في الاعلام الاسرائيلي فإن هذا المخطط سيقام على مساحة 600 هكتار لبناء 4000 وحدة استيطانية. وتجدر الاشارة إلى أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي احتلت الشطر الشرقي من القدس عام 1967 وأعلنتها عاصمة لها في العام 1980 بقرار من الكنيست، وقد قامت سلطات الاحتلال بإقامة 19 مستوطنة يقطنها أكثر من 200 ألف مستوطن ناهيك عن 6000 وحدة استيطانية بدء التنفيذ ببنائها في الضفة الغربية وشرقي القدس المحتلة مع بداية العام الجاري.

– **بتاريخ 2017/9/14**، أفادت شبكة " كان" الاسرائيلية بأن وزير الإسكان الاسرائيلي "يوآف غالانت" وضع حجر الأساس لبناء 650 وحدة استيطانية جديدة جديدة في مستوطنة "بيت أريه" شمال غرب رام الله ، كما أفادت بأن الحكومة الإسرائيلية صادقت على إقامة 1100 وحدة استيطانية في هذه المستوطنة بزعم أنها بدأت تستقطب العديد من الأزواج الشابة اليهودية.

– **بتاريخ 2017/9/24**، سمحت حكومة الاحتلال الاسرائيلي للمستوطنين بإقامة 11700 بؤرة استيطانية من دون الرجوع إليها منذ بداية العام 2017، فيما أقرت مخططات هيكلية لـ 122 مستوطنة خلال 6 أشهر فقط، تشمل توسعة وبنى تحتية أيضًا، بالإضافة إلى وجود مخططات استيطانية خطيرة في الخليل والقدس لضم

المستوطنات المقامة عليها، ما يعني سلخ البلدة القديمة في الخليل عن محيطها، وضم مئات الدونمات من أراضي الفلسطينيين لكل مستوطنة، وذلك بحسب تصريح "وليد عساف" رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان .

- **بتاريخ 2017/10/2**، أعد المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية في رام الله، دراسة مفصلة للمناطق المصنفة (ج)، تفيد بأن هناك استهداف "إسرائيلي" مبرمج لما يزيد عن 60% من مساحة الضفة الغربية بهدف الضم وتوسيع المستوطنات، اذ تؤكد الدراسة بأن 300 ألف فلسطيني يتوزعون على حوالي 532 تجمعاً سكنياً، يعانون من ظروف صعبة نتيجة للإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بفرض تقييدات شديدة على السكن والبناء والتطوير والتنمية الاقتصادية. فيما تعدّ الهجرة من المناطق "ج" إلى مناطق "أ" أبرز التحديات لمواجهة السياسات الاسرائيلية الساعية لإفراغ الأرض من أهلها عبر خلق الصعوبات والعراقيل، وتتنوع أسباب هجرة المواطنين من مناطق "ج" لأسباب اقتصادية تتعلق بالجدار والحواجز التي يقيمها الاحتلال، وأسباب أمنية مرتبطة باعتداءات المستوطنين وجرائمهم .

- **بتاريخ 2017/10/5**، صرح "ايلي دهان" نائب وزير الأمن الإسرائيلي بأن الوحدات الاستيطانية التي تمت المصادقة عليها في العام 2017 أكثر بكثير من تلك التي أقيمت خلال السنوات العشر الأخيرة، وأن ما يسمى بـ (مجلس التنظيم الأعلى لبناء المستوطنات) سيعقد جلسة بعد عطلة ما يسمى بـ (عيد العرش) للمصادقة على بناء عدة مخططات استيطانية من بينها 300 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة "بيت أيل" شمال رام الله، وقال أيضاً بأن الاحتلال يسارع بإقامة آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة لفرض وقائع على الأرض استباقاً لأي حل سياسي مستقبلي. وذلك بحسب ما جاء في القناة السابعة الاسرائيلية.

- **بتاريخ 2017/10/9**، ذكرت صحيفة "معاريف" الاسرائيلية بأن ما تسمى بـ (لجنة التنظيم والبناء) التابعة للإدارة المدنية الاسرائيلية صادقت على بناء 3829 وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، كما أن مدينة الخليل ستشهد توسع استيطاني ضخم لا يفرق بين البناء في الكتل الاستيطانية الكبيرة وبين البؤر الاستيطانية المعزولة، وذلك لأول مرة منذ 40 عاماً .

- **بتاريخ 2017/10/10**، أصدرت حركة "السلام الآن" الاسرائيلية المناهضة للاستيطان بياناً يفيد بأن أكثر من 6427 مستوطناً انتقلوا للسكن خارج المستوطنات المعزولة في العام 2016، بينما انتقل (172.185) مستوطن للسكن خارج الكتل الاستيطانية الكبيرة، كما أصدرت تقريراً نشرته القناة الاسرائيلية الثانية أكدت فيه أنه تم بناء 14463 وحدة استيطانية جديدة خلال الفترة الممتدة من 2009 حتى 2016، منها 9899 وحدة خارج الكتل الاستيطانية الكبيرة. فيما أوضح التقرير بأن المستوطنين يشكلون ما نسبته 4.6 % من سكان "اسرائيل" اليوم، وأن أكبر المستوطنات هي مستوطنات الحريديم (اليهود المتطرفون) مثل "موديعين عليت" شمالي غرب رام الله، وبيتار عليت غربي بيت لحم. كما أكد التقرير بأن هناك زيادة بنسبة 3.5 %، في عدد السكان المستوطنين خلال العام الماضي مع زيادة 2% في مجموع سكان اسرائيل، وحذرت الحركة في تقريرها من إسكان عشرات الآلاف من المستوطنين الجدد في الضفة الغربية، مؤكدة بأن هذه السياسة ذات أهداف خطيرة ومدمرة تمنع أي ترتيب مستقبلي مع الفلسطينيين، وتحول "إسرائيل" إلى دولة ثنائية القومية.

- **بتاريخ 2017/10/14**، أصدرت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان تقريراً يفيد بأن الاستيطان ارتفع في العام 2017 إلى أربعة أضعاف مقارنة بالعام 2016، مؤكداً بأن الحكومة الاسرائيلية ستقوم ببناء 12 ألف وحدة استيطانية جديدة غالبيتها في مستوطنات معزولة بعمق الضفة الغربية المحتلة مع نهاية العام الجاري، وأن 68% من البناء الاستيطاني الجديد خصص لتوسيع البؤر الاستيطانية.

- **بتاريخ 2017/10/25**، أكد "أفي روئيت" رئيس مجلس المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي وافق على تخصيص 800 مليون شيكل (قرابة 250 مليون دولار) لبناء طرق التفافية جديدة للمستوطنين في الضفة الغربية، وذلك بحسب ما جاء في القناة الاسرائيلية العاشرة.

- **بتاريخ 2017/11/7**، كتبت صحيفة "يسرائيل هيوم" بأن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، قرر تخصيص 200 مليون شيكل لتعزيز الإجراءات الأمنية على طرق الضفة الغربية، وأنه سيخصص 600 مليون شيكل اضافي لشق المزيد من هذه الطرق.

- **بتاريخ 2017/11/11**، قررت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق ووضع اليد على 550 دونم في منطقتي عين الحلوة وأم الجمال، بالأغوار الشمالية، وتأتي هذه الخطوة لتعزيز المشروع الاستيطاني ومضاعفة أعداد المستوطنين في منطقة الأغوار التي يسكنها قرابة 6000 مستوطن. وجدير بالذكر أن منطقة عين الحلوة تبعد عن مدينة طوباس مسافة 18كم شرقا، وتعتبر هذه المنطقة عصب الحياة اذ تشكل طوباس مع أريحا منطقة استراتيجية هامة حيث تشكل غور فلسطين، الذي يمتاز بجودة أرضه، ووفره مياهه، وصلاحيته لزراعة الكثير من المزروعات، فقد تم بناء مجموعة كبيرة من المستوطنات ومعسكرات تدريب الجيش، أتت على أكثر من نصف مساحة المحافظة، خاصة بعد القرار الأخير بفصل وعزل منطقة الأغوار.

وبذات التاريخ، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتجريف استيطاني في منطقة الظهور الرعوية التي تتبع بلدتي بروقين وكفر الديك غرب سلفيت، وبحسب مصادر فلسطينية مطلعة فإن التجريف طال أراضٍ رعوية تتبع لمزارعين من البلدتين دون سابق إنذار، وتجدر الاشارة إلى أن 25 مستوطنة تقع في محافظة سلفيت وتتداخل مع اراضي محافظات: نابلس ورام الله وطولكرم وقلقيلية، تشهد عمليات تمدد متسارع بهدف توسعتها على حساب أراضي الفلسطينيين.

ومن جهة أخرى وفي اطار تهويد مدينة الخليل، اقتحم عشرات المستوطنين تحت حراسة مباشرة لشرطة وجيش الاحتلال الاسرائيلي منطقة شارع بئر السبع وسط الخليل المحتلة لأداء طقوس تلمودية، بحجة أن هناك مقاما يهوديا، كما اقتحموا أحد المنازل القديمة في المنطقة رافعين الأعلام الاسرائيلية . وبحسب مصادر فلسطينية مطلعة فإن قوات الاحتلال الاسرائيلي أغلقت جميع المحال التجارية بالشارع ومنعت المواطنين الفلسطينيين من الدخول والخروج بمناسبة ما يسمى بـ (عيد حياة سارة اليهودية) وهو تقليد وادعاء جديد ينفذه المستوطنون في اطار مخططاتهم وادعاءاتهم لتبرير جرائم الاستيطان بمدينة الخليل. وجدير بالذكر أنه بذات التاريخ أيضاً اقتحم أكثر من 35 الف مستوطن الحرم الابراهيمي الشريف في مدينة الخليل.

- **بتاريخ 2017/11/23**، كتبت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، بأن المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية "أفيحاي مندلبليت"، يعمل على ترخيص 1084 وحدة استيطانية، في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة.

- **بتاريخ 2017/11/27**، أفادت الصحافة الاسرائيلية بأن الحكومة الإسرائيلية صادقت على مشروع انشاء مسار سياحي في مناطق واسعة من أراضي الضفة الغربية ومدينة القدس وهضبة الجولان المحتلة، وتبلغ ميزانية هذا المشروع 10 ملايين شيكل أي قرابة (3 مليون دولار).

- **وفي اطار استهداف الداخل المحتل،** قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ببناء عمارات سكنية ضخمة مكونة من 10 و20 طابقاً ببلدتي الزاوية ودير البلوط امتداد منطقة رأس العين غرب سلفيت وكذلك ببلدة كفر قاسم وباتجاه أراضي خلف جدار الفصل العنصري. وتأتي هذه الخطوة ضمن مساعي الاحتلال الاسرائيلي شطب حدود أراضي الـ 48، وجدير بالذكر أن هناك تكتل استيطاني ضخم في محافظة سلفيت يمتد حتى الداخل المحتل ومكون من 25 مستوطنة ، أبرزها "اريئيل" ثاني أكبر مستوطنة في الضفة الغربية.

- **بتاريخ 2017/11/29**، نشر موقع "سيروغيم" الاسرائيلي التابع للمستوطنين بأن الحكومة الاسرائيلية اوصت **بضم** 4 مستوطنات توجد إلى الجنوب من قلقيلية شمال الضفة وهم (أورانيت، وأكناه، وشعارية تكفاه، وعتيس إفرايم) وتحويلهم إلى مدينة تضم 22 ألف مستوطن.

<u>هدم المنازل والمنشآت</u>

نفذت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال الأشهر الأربع الماضية أكثر من 112 عملية هدم لمنازل ومنشآت ومحال تجارية في كل من الضفة الغربية والقدس، حيث هدمت خلال شهر أغسطس الماضي (35) منزلاً ومنشأة في الضفة الغربية والقدس، ووزعت قرابة (79) اخطاراً يقضي بهدم منازل ومنشآت في الضفة الغربية والقدس، تركز معظمها في المنطقة المصنفة (ب) وشرق بلدة عناتا، اذ بلغت قرابة (46) اخطاراً. كما سجل شهر سبتمبر هدم (33) منزلاً ومنشأة في الضفة الغربية والقدس، وسجل أيضاً (37) اخطاراً يقضي بهدم منازل ومنشآت فيهما، تركز معظمها في منطقة بيت حنينا وشعفاط. فيما سجل شهر أكتوبر الماضي هدم (26) منزلاً ومنشأة في الضفة الغربية والقدس، وسجل أيضاً قرابة (362) اخطاراً يقضي بهدم منازل ومنشآت ومحال تجارية فيهما. أما شهر نوفمبر، فقد سجل خلال الثلاث أسابيع الأولى هدم أكثر من (22) منزلاً ومنشأة وبعض المحال التجارية والبنايات قيد الانشاء، فيما سجل عشرات الاخطارات التي تقضي بهدم المنازل والمنشآت في الضفة الغربية والقدس.

<u>مصادرة الأراضي</u>

تعمل سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين الخاصة وتحويلها لأراضي دولة ليتم تحويلها لاحقا لصالح المشاريع الاستيطانية الاستعمارية، وبهذا الصدد أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال شهر أغسطس الماضي عن مصادرة (70) دونماً من أراضي الجبعة وصوريف جنوب وغرب بيت لحم، بدعوى استخدامها لأغراض عسكرية، كما صادرت (47) دونماً و(621) مترا من أراضي بلدة الظاهرية جنوب مدينة الخليل، بدعوى استخدامها لأغراض عسكرية أيضاً. فيما أقدمت مجموعة من المستوطنين بمستوطنة (تفوح) المقامة

على أراضي قرية ياسوف شمال شرق القدس بالاستيلاء على (14) دونماً من الأراضي الزراعية الخاصة بالمواطنين، واعتدت على المزارعين الفلسطينيين ومنعتهم من الوصول إلى أراضيهم.

– وفي ذات السياق، صادرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال شهر سبتمبر الماضي أراضٍ تقدر مساحتها بـ (200) دونم من بلدة أم الخير الواقعة شرق بلدة يطا جنوب الخليل، وذلك لصالح توسيع مستوطنة "كرمئيل" جنوب الخليل، وصادرت أيضاً (45) دونماً من أراضي بلدة الزاوية غرب سلفيت، بزعم أن ملكيتها تتبع لإحدى الشركات الإسرائيلية تدعى "أحراش القناة"، بهدف توسعة مبان ووحدات استيطانية. فيما استولت على عشرات الدونمات في بلدة الخضر جنوب مدينة بيت لحم بعد وضع علامات في محيطها بزعم أنها "أراضي دولة".

– وفي إطار شرعنة الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال شهر أكتوبر الماضي بمصادرة (36) دونماً من أراضي المواطنين قرب قرية بردلا، والراس الاحمر في الأغوار الشمالية، بحجة الأغراض العسكرية والأمنية حسب الأمر العسكري رقم (17/ 28/ ت). كما أصدرت قراراً بالاستيلاء على (4.7) دونماً من أراضي المواطنين قرب قرية النبي صالح شمال غرب رام الله قرب مستوطنة "حلميش" حيث تم منع المواطنين من قطف ثمار الزيتون والدخول إلى أراضيهم بحجة ما أسمتها "الضرورات الأمنية" بالمنطقة، كذلك تمت مصادرة (3.6) دونماً حوض 4 من أراضي عرب التعامرة قرب مستوطنة "نوكاديم"، بالإضافة إلى نصب سياجٍ شائكٍ على طول مسار الجدار العنصري العازل بمحاذاة قرية الولجة الممتد من المدخل الشمالي للقرية قرب منطقة الكريمزان وصولاً إلى منطقة النبعة في القرية بطول نحو 10 كم.

<u>عنف المستوطنين</u>

أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تقريراً بتاريخ 2017/8/5، يفيد بأن النصف الأول من العام 2017 شهد ارتفاع في عنف المستوطنين، كما تضاعف إنفاذ القانون العنصري للاحتلال من جانب السلطات الإسرائيلية التي قوضت الأمن المادي وسبل العيش الزراعية لعشرات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة والقدس ، وقد وثق التقرير (89) حادثاً منهم (33) اعتداء على فلسطينيين، و(56) حادث اعتداء على ممتلكات فلسطينية والحاق الضرر بها. ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 88 % مقارنة مع العام 2016. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة 48 منهم بجراح، من بينهم سبعة أطفال، فضلا عن الأضرار التي لحقت بأكثر من 2,700 شجرة و52 مركبة، من بين نتائج أخرى مترتبة، ناهيك عن الحوادث التي تنطوي على تهديد وترويع، وتعدي على الممتلكات الخاصة، وقد أشار جهاز الأمن الإسرائيلي (الشاباك) الى هذا التطور أيضاً، والذي يدعو، وفقا لتقارير الإعلام الإسرائيلي، الحكومة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمنع المزيد من التدهور. وجدير بالذكر أن شهر يوليو وشهر أكتوبر الماضيين سجلا 92 حالة اعتداء تركزت خلال موسم قطف الزيتون، والتي أسفرت عن اصابة 12 مواطن وسرقة ثمار أكثر من 1410 شجرة زيتون. وجدير بالذكر أن اعتداءات المستوطنين خلال الأشهر الأربع الماضية تركزت في مدينة الخليل ونابلس وشرق القدس ومنطقة الأغوار.